# ندد بالاعتداءات والحرب العبثية التي تشهدها المدينة

## مجلس الوزراء يقف أمام مستجدات الأوضاع في عمران

# تحميل العناصر الحوثية المتمردة كامل المسؤولية عن أحداث عمران

صنعاء / سبأ:

**وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، أمام مستجدات الأوضاع في محافظة عمران والتداعيات الخطيرة الناتجة عن اقتحام الجماعات المسلحة من الحوثيين المتمردين لعدد من المقرات الحكومية والعسكرية والخاصة ونهب لجميع محتوياتها من معدات وأسلحة، وما نجم عن ذلك من سفك للدماء ودمار للمنشآت العامة والخاصة وتفاقم في الأوضاع الإنسانية في مدينة عمران.**

## مطالبة الحوثيين بالالتزام بمخرجات الحوار الوطني الشامل

# تأكيد ضرورة استيعاب العناصر الحوثية لمضامين بياني اللجنتين الرئاسية والأمنية العليا

وندد المجلس بهذه الاعتداءات والحرب العبثية التي تشهدها مدينة عمران .. مؤكدا إدانته الشديدة لها، بما تحمله من إخطار وتداعيات على السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار ، ومن تأثيرات سلبية على الخطوات التنفيذية الجارية بشأن نتائج مؤتمر الحوار الوطني .

وحملت الحكومة العناصر الحوثية المتمردة كامل المسئولية القانونية والأخلاقية والإنسانية عن كل ما حدث في مدينة عمران وتداعيات ذلك على امن واستقرار الوطن.

وأكد المجلس على ضرورة استيعاب العناصر الحوثية المتمردة وقيادتها للمضامين الواردة في بياني اللجنة الرئاسية المكلفة بإنهاء التوتر في محافظة عمران والمناطق المحيطة بها واللجنة الأمنية العليا والالتزام بما ورد فيهما وخاصة ما يتعلق بقيامهم بإخلاء جميع المرافق والمصالح الحكومية والمقرات الأمنية والعسكرية والخاصة التي تم إحتلالها من قبل عناصرهم المسلحة وإعادة كل المنهوبات التي تم نهبها من مقرات الدولة ومعسكراتها بالمحافظة ،إضافة إلى تحميلهم مسئولية سلامة وامن القيادات والضباط والصف والأفراد العسكريين والأمنيين والمواطنين الذين لازالوا بقبضة المليشيات الحوثية.

وأكدت الحكومة بهذا الشأن على جميع العناصر المسلحة الخروج من مدينة عمران لإفساح المجال أمام جهود إعادة تطبيع الحياة في المدينة وتامين وصول الفرق الاغاثية الطبية والإنسانية المحلية والدولية لإنقاذ المصابين وانتشال جثث الضحايا، وتقديم العون اللازم للأسر المنكوبة .

وعبر المجلس عن تعازيه الحارة لأسر الضحايا الذين سقطوا في هذه الاعتداءات وتمنياته بالشفاء العاجل للمصابين والجرحى .

وطالب مجلس الوزراء الحوثيين المتمردين ، بالالتزام بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والتي توجت بالإجماع الوطني عليها ، باعتبارها السبيل الحضاري والأمن والأكثر وضوحا لجميع اليمنيين للخروج من الأوضاع الراهنة والتي تستدعي من جميع القوى السياسية والاجتماعية، الوقوف بروح المسئولية الوطنية والتاريخية لتجاوزها ومؤازرة جهود الدولة في وقف تداعيات ما حدث وتلافي آثاره الكارثية على حاضر ومستقبل الوطن وسلمه الاجتماعي .

وأكد المجلس أن الحكومة لن تتسامح مع أي طرف يحاول الإخلال بأمن الوطن والمواطنين والسلم والاستقرار الاجتماعي.

واستعرض مجلس الوزراء توجيهات الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية للحكومة بتنفيذ عدد من الإجراءات المتعلقة بمعالجة الصعوبات والمشاكل المالية التي يعاني منها الوطن والمواطن والمؤثرة على أمن واستقرار البلاد وذلك كجزء من خطة الإصلاح المالي والإداري.

وأكد المجلس بهذا الخصوص التزامه بتنفيذ هذه التوجيهات وما تضمنته من حلول ومقترحات لتجاوز المشكلات المالية التي تواجه البلاد في الظروف الراهنة، والتي منها ايقاف شراء السيارات لجميع موظفي السلطة العليا " نائب وزير فأعلى" واستخدام البدائل المتاحة حالياً واسترداد السيارات المصروفة كعهد لموظفي الدولة الذين انتهت صفاتهم الرسمية بالنقل او التقاعد، وكذا إيقاف المشاركات الخارجية التي تتحمل الدولة تكاليفها من الموازنة العامة او القروض والمساعدات ويحدد سفر جميع المسئولين بما في ذلك الوزراء بأربع سفريات في العام مدة كل منها في الحد الأعلى خمسة أيام فقط.

كما تتضمن التوجيهات منع شراء الأثاث وغيرها وإيقاف ايجارات المكاتب الحكومية إلا في الحالات الضرورية وبعد موافقة وزير المالية، ومراجعة مستوى وطرق تحصيل كافة الأوعية الضريبية ومعالجة المتراكمات الضريبية حتى أخر سنة ضريبية، ومكافحة التهريب الجمركي والتهرب الضريبي، اضافة الى العمل على تصحيح القيم والموارد الجمركية، وتصحيح أوضاع الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والقطاع المختلط بما يزيل ويخفف موازنات سد العجز الجاري وبموجب اجراءات اقتصادية مالية وإدارية منضبطة .

وشملت التوجيهات الرئاسية للحكومة في هذا الجانب وقف جميع مخصصات المبتعثين والذين مر عليهم الفترة القانونية للابتعاث دون النظر في الاسباب وفي جميع قطاعات الدولة المدنية والعسكرية، ومراجعة تكاليف استخراج النفط (نفط الكلفة ) والوصول الى المعدلات العالمية.

كما استعرض مجلس الوزراء التوجيهات الرئاسية الخاصة بالقضايا ذات الصلة بأوضاع قطاع الطاقة والمشاكل والصعوبات التي يعاني منها وأثرها على أمن واستقرار الوطن والمواطنين وعلى الأوضاع المالية العامة المتمثلة بالدعم الكبير والمتنامي للوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية والتكلفة الفنية والإدارية لقطاع الطاقة ومنها الخلل الإداري والمالي.. مؤكدا بهذا الشأن التزامه بالمقترحات والحلول لتحسين أداء الطاقة والتي وردت في توجيهات الأخ الرئيس للحكومة، ومن بينها حظر إنشاء أية محطات كهربائية جديدة تستخدم مادة الديزل كوقود رئيسي لها أو التوسع في المحطات القائمة التي تستخدم وقود الديزل.

كما يحظر تماما استئجار محطات بنظام الطاقة المشتراة التي تعمل بوقود الديزل، و سرعة إعادة النظر في عقود الطاقة المشتراة والعمل على توحيد الأسعار وفقا لأقل سعر يمكن الحصول عليه انطلاقا من أقل الأسعار المطبقة، اضافة الى وضع برنامج تنفيذي لإنهاء عقود الطاقة المشتراة في أقصى مدة ممكنة بحيث لا تتجاوز العام القادم 2015م، وإيجاد بدائل لقطاع الطاقة ومنها التوسع في إستخدام الغاز والفحم وغيرهما، فضلا عن الاهتمام بسرعة تركيب وتشغيل محطة مأرب (2).

## أمنية العاصمة تقف أمام الأوضاع الأمنية وما ترتب من نزوح جماعي إلى العاصمة صنعاء

# العاصمة صنعاء خط أحمر والقانون سيطال كل من تسول له نفسه المساس بأمن المواطنين

صنعاء / سبأ

وقفت اللجنة الأمنية بأمانة العاصمة في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالأمانة أمين محمد جمعان أمام مستجدات الأوضاع الأمنية المتسارعة في العاصمة صنعاء ومحافظة عمران المجاورة خلال الـ48 الساعة الماضية، وما ترتب عليها من نزوح جماعي لمئات الأسر والأفراد للعاصمة صنعاء.

وناقشت اللجنة الأمنية في اجتماعها الذي ضم وكلاء الأمانة ومدراء المديريات ومدير شرطة العاصمة العميد عصام جمعان ومدراء المناطق الأمنية والفروع والإدارات، الأوضاع الأمنية بالعاصمة صنعاء في ضوء تعميم اللجنة الأمنية العليا ووزارة الداخلية التي يتطلب اتخاذ قرارات مناسبة لتوفير السكينة لكل أبناء العاصمة صنعاء.

وأكدت اللجنة الأمنية أنها لن تسمح لأي طرف كان، أحزاباً أو جماعات أو فئات أو أفراداً بنشر مظاهر الفوضى والتخريب في عاصمة اليمن الموحد والعبث والنيل من مؤسسات الدولة أو المرافق الحكومية والمصالح العامة والخاصة .. مشددة على أنه سيتم اتخاذ كافة الإجراءات التي كفلها الدستور والقوانين النافذة بحق أي جهة أو طرف يقوم بأعمال التخريب ويستهدف الأمن والاستقرار الممتلكات العامة والخاصة .

كما أكدت اللجنة الأمنية أن العاصمة صنعاء خط أحمر كونها الملاذ الآمن لكل اليمنيين ويتواجد فيها كل أطياف البلد وكل القوى السياسية وأن يد القانون ستطال كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار وسكينة المواطنين .

وبخصوص النازحين أقرت اللجنة الأمنية تشكيل لجنة استقبال رئيسية للنازحين من محافظة عمران تنبثق عنها لجان فرعية بالمديريات مكونة من الأمانة وشرطة العاصمة تعنى بالتواصل والتنسيق مع الوحدة التنفيذية لاستقبال النازحين وتوفير الخدمات والمتطلبات والظروف الملائمة لإيوائهم والذي تم تحديده في المدخل الشمالي للعاصمة بمدرسة النجاح في ذهبان وذلك كمقر رئيسي.

ودعا المجتمعون الأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع إلى الوقوف صفاً واحداً مع تطبيق واحترام سيادة القانون وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على المكتسبات الوطنية التي تحققت خلال مرحلة الحوار الوطني الشامل وما انبثق عنها من مخرجات وحلول للأزمة السياسية التي مرت بها اليمن.

وشددوا على رفع مستوى الحس الأمني واليقظة والتعامل المسئول والتحلي بالصبر تجاه أي قضية والتواجد في مقار العمل والوقوف من مسافة متساوية أمام جميع الأطراف وعدم إتاحة الفرصة لأي طرف إثارة الفتنة الحزبية أو المناطقية أو المذهبية وعدم الإنجرار وراء من تسول له نفسه الزج بالأجهزة الأمنية في معارك وهمية لا تخدم المصلحة العليا للوطن.

وحث الاجتماع عقال الحارات والمشايخ والحرس المدني وجميع المواطنين على التعاون مع الأجهزة الأمنية للحفاظ على المصالح العامة والخاصة .

وفي الاجتماع دعا جمعان كافة المواطنين والأحزاب والجماعات والشخصيات الاجتماعية إلى التعامل مع الجانب الأمني في العاصمة صنعاء بإيجابية ومسئولية كبيرة بعيداً عن التفرقة المناطقية والمذهبية .. لافتاً إلى أن توفير الأمن يعتبر مسئولية جماعية يتطلب تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية لتجاوز الظروف الأمنية التي تمر بها البلد.

وقال " السلطة المحلية بأمانة العاصمة تقف على مسافة واحدة ومتساوية من جميع الأطراف والقوى السياسية الموجودة فيها وتعمل على توفير السكينة العامة والأمن والاستقرار في كل قطاعات وأرجاء العاصمة " .. مشيرا إلى أن العاصمة صنعاء تعاني من هجرة كبيرة ونزوح بسبب الحروب خاصة من محافظة عمران الأمر الذي يتطلب من الجميع التعامل بمسئولية حيال متطلبات واحتياجات النازحين.

وأكد جمعان أن السلطة المحلية لن تألو جهداً في دعم الأجهزة الأمنية لأداء مهامها ودعمها بالإمكانات المتاحة لأداء واجبها على أكمل وجه وحماية المجتمع ومختلف المرافق والمؤسسات العامة والخاصة وفرض هيبة الدولة لضمان استقرار الأوضاع الأمنية وخلق بيئة آمنة في مختلف مديريات أمانة العاصمة العشر.

## تشكيل لجنة استقبال رئيسية للنازحين من محافظة عمران

# دعوة الأحزاب والشخصيات والمنظمات إلى الوقوف صفاً واحداً مع تطبيق واحترام القانون